عبر من التاريخ
– مقارنات –

البُعد الإمبريالي (*)

✍ إيمانويل تود

تفرض المقارنةُ مع امبراطوريتين قديمتين ، أثينا وروما ، نفسَها على كل من يريد أن يدعم بالتاريخ دراسة حول النظام الأمريكي . يُرضي مَثَل أثينا المعجبين بالولايات المتحدة ، في حين يُرضي مَثَل روما المعارضين لأمريكا . ويعود الموقف المؤيد لأمريكا بوجه عام إلى اختيار أثينا كمرجع . ويُلاحَظ في الولايات المتحدة أن إقامة منطقة سيطرة سياسية تتجاوز الحدود الوطنية ، لم تكن نتيجة غزو عسكري على النمط الروماني .

يشكل الامتداد الإقليمي ، في حالة روما ، روح التاريخ . ويبدو أن القانون الوراثي للمدينة code genetique يقوم على مبدأ التوسع بواسطة القوة المسلحة ، بينما ما تبقّى من حياة سياسية داخلية واقتصاد وفنون ، يُعتبر ثانوياً . وعلى عكس حالة روما ، فإن حالة أثينا ، تمثّل نقيضاً لها ، حيث كانت هذه المدينة مدينة تجار وفنانين ومكان ولادة التراجيديا والفلسفة والديمقراطية ، وكان قَدَرها العسكري قد فرضه عليها العدوان الفارسي الذي قادها إلى أن تأخذ بالتعاون مع إسبارطة مركز القيادة في المقاومة التي نظمتها المدن اليونانية . وبعد أول هزيمة للفرس انسحبت إسبارطة ، وهي مدينة برية ، من القتال ، بينما بقيت أثينا وهي قوة بحرية ، وتابعت القتال بتنظيم " عصبة الديلو Lique de Délos المكوَّنة من عدد من المدن . وفي هذه القضية كان الأقوياء يقدمون السفن والضعفاء يقدمون المال . وهكذا تكوّنت منطقة نفوذ لأثينا التي صارت تمارس نوعاً من الزعامة الديمقراطية .

(*) عن كتاب "ما بعد الامبراطورية – دراسة في تفكك النظام الأمريكي" إيمانويل تود.

أما الولايات المتحدة فلا يمكن اتهامها بالعسكرية الفطرية أو بالامبريالية الإقليمية على غرار روما ، لأنها دولة بحرية أساساً على نمط أثينا وانعزالية حتى هجوم بيرل هاربر . وفي واقع الأمر ، كان تشكيل الحلف الأطلسي أمراً مرغوباً فيه من قبل الحلفاء الأوروبيين للولايات المتحدة . ولذلك ، فإن القول بأن الحلف الأطلسي يشبه " عصبة الديلو " يبدو في محله ، ويكون للاتحاد السوفياتي عندئذ دور الفرس : مصدر التهديد .

على أن هذه النظرة التفاؤلية والليبرالية للحلف الأطلسي ، لا يمكن أن تستهوي تماماً إلا أولئك الذين نسوا بقية تاريخ أثينا . فقد انفرطت " عصبة ديلو " بسرعة ، وفضّلت بقية المدن الأعضاء في العصبة التخلي عن واجباتها العسكرية ، وراحت تدفع لأثينا ضريبة بدلاً من تقديم السفن والبحارين . واضطرت المدينة القائدة إلى الاستيلاء على أموال الخزينة المشتركة في جزيرة ديلو واستخدامها لإخضاع المدن المترددة ، وكذلك لتمويل بناء دُور العبادة في الأكروبول . والمَثَل هنا إما أنه ناقص أو أنه شديد الكمال ، وقد يدفع الأوروبيين واليابانيين إلى التأمل الواقعي حول سلوكهم العسكري .

وفي النهاية ، هُدمت أثينا من قبل إسبارطة التي تحولت إلى القوة الحامية للحريات اليونانية . وللأسف ، لا تسمح لنا المعطيات التاريخية الباقية بإجراء تحليل دقيق للمنافع الاقتصادية التي حصلت عليها أثينا من امبراطوريتها ، كما لا تسمح لنا بدراسة تأثير هذه المنافع على البنية الاجتماعية للمدينة نفسها .

منشأ العولمة الاقتصادية : العاملان السياسي والعسكري

سيذكر أنصار الرجوع إلى الامبريالية الرومانية ، وعددهم أكثر بكثير من غيرهم ، أن تاريخ الامبراطورية الأمريكية لم يبدأ عام ١٩٤٨ مع الانقلاب في براغ وكردّ على قيام منطقة النفوذ السوفياتي ، بل لقد قام النظام الأمريكي قبل ذلك ، وتحديداً منذ ١٩٤٥ عند نهاية الحرب العالمية الثانية التي برهنت خلالها الولايات المتحدة على تفوقها في المجالين الصناعي والعسكري . وكانت المحميتان الألمانية واليابانية الغنيمتين الأساسيتين للنظام الأمريكي الذي نشأ عام ١٩٤٥ ، ويشكل جمعهما معاً أهمية اقتصادية هائلة . فألمانيا كانت ثاني قوة صناعية في العالم قبل الحرب ، بينما تحتل اليابان هذا المركز الآن . لقد بسطت الولايات المتحدة سلطتها على كلا

البلدين بالقوة العسكرية ، واتخذت منهما نقطتي ارتكاز أساسيتين للسيطرة على النظام الاقتصادي العالمي . كل هذا يقرّبنا من نموذج الامبراطورية الرومانية .

إن حالة روما أحسن توثيقاً على المستوى الاقتصادي والاجتماعي من حالة أثينا . ونحن نستطيع أن نقيس ، في حالة روما ، مدى تشوه البنية الاجتماعية التي أفرزها في مركز السلطة السياسية تراكُم الثروة ، التي تشكلت في فضاء السيطرة العسكرية .

وخلال السنوات المئة التي تلت انتصار الامبراطورية الرومانية الحاسم على قرطاجة في نهاية ثاني حرب بين الجانبين ، انتشر سلطان روم باتجاه الشرق بسرعة ، وأصبحت تسيطر على كامل حوض بحر الأبيض المتوسط ، وصارت بذلك تمتلك موارد لا حصر لها من الأرض والمال والعبيد .

كانت روما تستقطع في منطقة سيطرتها موارد مالية وتستورد منها كميات هائلة من منتجات غذائية وصناعية . وفقد الفلاحون والحرفيون في إيطاليا فائدتهم في إطار اقتصاد متوسطي معولَم بفعل السيطرة السياسية لروما . وجرى الاستقطاب في المجتمع الإيطالي ، حيث يتواجه جمهور من العامة عديم الفائدة وقلة من الأثرياء المتنفذين النهّابين . لقد كانت قلة متخمة بالثروة تسيطر على جمهور الكادحين . أما الطبقات الوسطى فقد تفجرت شظايا ، الأمر الذي أدى إلى غياب الجمهورية وقيام الامبراطورية طبقاً لتحليل أرسطو حول أهمية الطبقات الاجتماعية المتوسطة من أجل استقرار النظم السياسية . وبما أنه لا يمكن إزالة طبقة العامة العنيدة والتي لها قيمة مركزية جغرافياً ، فقد انتهى الأمر إلى توفير الغذاء والتسلية لها على حساب الامبراطورية بتقديم الخبز والألعاب بالمجان .

تبدو هذه المقارنة مع الأنظمة القديمة ، بالنسبة إلى كل منٍ له اهتمام بالعولمة الاقتصادية الحالية التي تقودها أمريكا ، غنيةً بالدلالات ، سواءٌ بنقاط التشابه أم بنقاط الاختلاف . وسواءٌ اعتمدت المقارنة مَثَل روما أو مَثَل أثينا ، فإنه يبرز في الحالتين الأصلُ السياسي والعسكري لمناطق السيطرة الاقتصادية ، كما يبرز عالَم اقتصادي ليبرالي حيث لا توجد أمة ولا دولة ولا سلطة عسكرية . وسواءٌ كانت مرجعيتنا روما أو اثينا ، فلا يمكن إلا أن نرى أن إنشاء اقتصاد عالمي معولَم هو نتيجة

لعملية سياسية – عسكرية ، وأن بعض حالات الشذوذ عن المألوف في الاقتصاد المعولَم لا يمكن تفسيرها من دون الرجوع إلى البُعد السياسي – العسكري للنظام .

من الإنتاج إلى الاستهلاك

يتّسم دعاة نظرية الاقتصاد الحر بالثرثرة عندما يمتدحون حَسَنات التبادل الحر القادر وحده ، حسب دعواهم ، على أن يعظِّم الإنتاج والاستهلاك لجميع سكان الأرض . إنهم يلحون على ضرورة أن يتخصص كل بلد في إنتاج السلع والخدمات التي يمتلك مهارة خاصة في إنتاجها ، ثم يراهنون ، إلى ما لا نهاية ، على الطبيعة الآلية للتصحيح بواسطة قوى السوق : توازنات عظيمة تتحقق في ما بين الإنتاج والاستهلاك وبين الاستيراد والتصدير ، عن طريق تحرك سعر صرف العملة الوطنية . وتتولى المدرسة الاقتصادية تصور ووصف واختراع عالم مثالي تناظري تماماً يشغل فيه كل بلد مركزاً متساوياً ويعمل من أجل الصالح العام . هذه النظرية التي اكتشف بذرتها سميث Smith وريكاردو Richardo ، نجدها الآن بنسبة ٨٠٪ مع عناية وتسويق في كبريات الجامعات الأمريكية . إنها تشكل إلى جانب الموسيقى والسينما ، واحداً من أكبر الصادرات الثقافية الأمريكية . أما درجة انطباقها على الواقع فهي من نموذج هوليوودي ضعيف . ويفقد دعاة النظرية ذلاقة لسانهم ، بل يصمتون عندما يتعلق الأمر بتفسير الواقع المقلق المتمثل بأن العولمة لا تقوم على مبدأ تناظري ، بل على العكس : على مبدأ لا تناظري . إن العالم ينتج بصورة متزايدة من أجل أن تستهلك أمريكا . وليس من توازن يقوم بين الواردات والصادرات في الولايات المتحدة . إن الأمة التي كانت تنتج أكثر من حاجتها بكثير في أعقاب الحرب ، أصبحت تحتل مركز القلب في نظام تنحو فيه إلى أن تستهلك أكثر مما تُنتج .

لقد أصبح العجز التجاري الأمريكي مدهشاً لأنه يتعلق بجميع البلاد الهامة في العالم . ولنعد بالنسبة إلى عام ٢٠٠١: ٨٤ مليار دولار في الصين ، و ٦٨ ملياراً في اليابان ، و ٦٠ ملياراً في الاتحاد الأوروبي منها ٢٩ في ألمانيا و ١٣ ملياراً في إيطاليا و ١٠ مليارات في فرنسا ، و ٣٠ ملياراً في المكسيك و ١٣ ملياراً في كوريا الجنوبية . وحتى في إسرائيل وروسيا وأوكرانيا ، يبلغ العجز التجاري الأمريكي على التوالي ٤,٥ مليارات و ٣,٥ مليارات و ٥٠٠ مليون دولار .

وكما يمكن توقعه من خلال الاطّلاع على لائحة الدول التي تحقق فائضاً في ميزانها التجاري ، لا يشكل استيراد المواد الأولية السبب الرئيسي في العجز التجاري الأمريكي ، وهو الأمر الطبيعي بالنسبة إلى أي بلد متقدم . وعلى سبيل المثال نلاحظ أن النفط الذي يشكل الشغل الشاغل للاستراتيجية الأمريكية لا تتجاوز حصته في العجز التجاري لعام ٢٠٠١ ، ٨٠ مليارٍ دورلار ، في حين أن بقية السلع الأخر ومعظمها مصنَّعة تبلغ حصتها ٣٦٦ ملياراً .

وإذا قدَّرنا حجم العجز التجاري الأمريكي بالنسبة إلى الإنتاج الأمريكي الخام من المواد المصنَّعة فقط ، فإننا نحصل على نتيجة مذهلة تفيد بأن الولايات المتحدة تعتمد على صادرات غير أمريكية في تغطيتها لمستوردات تبلغ ١٠٪ من استهلاكها الصناعي . وقد كان هذا العجز الصناعي ٥٪ فقط عام ١٩٥٥ . ويجب ألا نتصور أن العجز يتركز على سلع ذات تقنية متدنية لأن الولايات المتحدة تركز على إنتاج السلع ذات التقنية العالية . وتبقى الصناعة الأمريكية في مركز الزعامة بالنسبة إلى عددٍ معين من الإنتاج الصناعي ، ويشكل قطاع الحاسوب القطاع الرائد ، ويمكن أيضاً إضافة المعدات الطبية والجوية . ولكن يبقى أننا نشاهد سنة بعد سنة تراجع أمريكا في جميع المجالات بما في ذلك الصناعة التي تحتل فيها مركز الزعامة في العالم . وسوف تنتج شركة إيرباص Air Bus في عام ٢٠٠٣ من الطائرات ما يوازي إنتاج بوينغ Boeing ، ولو أنها لن تستطيع أن تماثلها بقيمة الإنتاج إلا عام ٢٠٠٥ أو ٢٠٠٦ . ويلاحظ أن الوفر في الميزان التجاري الأمريكي في ما يتعلق بالمنتجات ذات التقنية العالية ، كان ٣٥ مليار دولار عام ١٩٩٠ ثم أصبح ٥ مليارات فقط عام ٢٠٠١ ، وانقلب الحال عام ٢٠٠٢ من وفر إلى عجز في ذلك الميزان .

إن السرعة التي ظهر بها العجز الصناعي الأمريكي تشكل واحداً من الجوانب المثيرة للاهتمام في العملية الجارية الآن . فعشية الركود الاقتصادي عام ١٩٢٩ ، كان الإنتاج الصناعي الأمريكي يساوي ٤٤,٥٪ من الإنتاج العالمي مقابل ١١,٦٪ لألمانيا و ٩,٣٪ لإنكلترا و ٧٪ لفرنسا و ٤,٦٪ للاتحاد السوفياتي و ٣,٢٪ لإيطاليا و ٢,٤٪ لليابان . وقد أصبح الإنتاج الأمريكي ، بعد سبعين سنة ، أقل بقليل من إنتاج الاتحاد الأوروبي أو أعلى قليلاً من إنتاج اليابان . ولو يعوِّض هذا الركودَ في القوة الاقتصادية ، نشاطُ الشركات المتعددة الجنسيات الأمريكية . فمنذ عام ١٩٩٨ صارت الأرباح التي تحولها إلى أمريكا أقل من الأرباح التي تحولها الشركات الأجنبية العاملة في أمريكا إلى بلادها الأصلية .